انخفاض أسعار المواد العلفية مع زيادة المراعي

مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن»: استلام ١٢ ألف طن شعير خلال أسبوع

رامز محفوظ

أعلنت المؤسسة العامة للأعلاف عن افتتاح دورة علفية جديدة للدواجن في كل فروعها اعتباراً من ٢٠٢٤/٦/٢ حتى ٢٠٢٤/٧/٣١ وفق مقنن ٥٠٠ غ ذرة صفراء و٢٠٠ غ كسبة صويا و٣٠٠ غ نخالة للطير الواحد لكل أنواع التربية «فروج وبياض وجدات وأمات»، وذلك للمداجن المرخصة أصولاً والمستمرة بموجب وثيقة استثمار وتربية وحسب التربية الفعلية.

كما افتتحت المؤسسة دورة علفية للأبقار في كل فروعها بالمحافظات عدا الحسكة اعتباراً من ٢٠٢٤/٦/٢ حتى ٢٠٢٤/٧/٣١ بمقنن ١٥٠ كغ جاهز حلوب للرأس الواحد، وذلك في المناطق الآمنة فقط.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أن هذه الدورة هي الدورة العلفية الثالثة للدواجن التي افتتحتها المؤسسة خلال العام الحالي، لافتاً إلى أن الدورة العلفية السابقة انتهت نهاية الشهر الماضي لذا تم افتتاح دورة جديدة.

ولفت إلى أن إقبال مربي الدواجن على شراء مادتي الذرة الصفراء وكسبة الصويا ضعيف هذا العام والسبب أن المواد متوفرة في السوق وبكثرة وبأسعار أقل من أسعار المؤسسة ورغم أن جودة ومواصفات المواد العلفية من الذرة الصفراء وكسبة الصويا المبيعة من المؤسسة أعلى من جودة المواد المبيعة في السوق، ولكن المربي يشتريها من السوق كي يوفر من التكاليف التي يدفعها لتربية الدواجن، ولفت إلى أن المربي يفضل اليوم أن يشتري الأعلاف بالدين من تجار الأعلاف بدلاً من شرائها ودفع ثمنها للمؤسسة نقداً، لكون المؤسسة كقطاع حكومي لا تستطيع أن تبيع للقطاع الخاص بالدين على عكس قدرتها على بيع جهات القطاع العام بالدين.

وأوضح شباط أن أسعار المواد العلفية المبيعة من المؤسسة دائماً تكون أرخص من أسعار السوق لكن ما حدث مع بداية هذا العام حصول انخفاض في أسعار المواد العلفية نتيجة زيادة المراعي المجانية ورخص أسعار الأعلاف في الأسواق العالمية.

وبين أن كل أنواع المواد العلفية متوفرة لدى المؤسسة وهناك مخازين جيدة منها في مستودعات المؤسسة، موضحاً أن المؤسسة باعت من بداية العام الحالي حتى تاريخه ١٠٢ ألف طن من كل المواد العلفية واشترت المؤسسة ١٧٢ ألف طن، منها ٣٦٥٠ طن كسبة صويا و٨٢٠٠ طن ذرة صفراء، مشيراً إلى أن السبب بأن ربحاً جيداً، مشيراً إلى قدرة المؤسسة على استيعاب أي كميات في مراكزها ومستودعاتها مهما كانت كبيرة.

من أجل الاستمرار بالتوزيع خلال موسم الشتاء مع زيادة الطلب عليها وفي ظل عدم وجود المراعي وتوفر المواد العلفية في السوق بالشكل الكافي وحماية المربي من جشع التجار من خلال بيع المواد للمربي بسعر وسقف محددين لا يمكن للقطاع الخاص والتجار تجاوزهما والمحافظة على توازن السعر في السوق، وقال: نحن كمؤسسة اقتصادية نبيع بنسبة ربح قليلة كي نغطي رواتب الموظفين ومستلزماتنا ولا نسعى إلى تحقيق الربح الزائد.

وعن واقع استلام مادة الشعير من المؤسسة منذ بداية فتح باب استلام المادة أوضح شباط أن المؤسسة استلمت منذ السادس والعشرين من الشهر الماضي حتى أمس الأول ١٣ ألف طن وهذا الرقم كبير قياساً للفترة التي افتتحت فيها مراكز الاستلام التابعة للمؤسسة والتي لم تتجاوز أسبوعاً وهذا يدل على أن هناك إقبالاً شديداً من الفلاحين لتسليم محاصيلهم لمراكز الاستلام التابعة للمؤسسة، مبيناً أن السبب بزيادة الإقبال أن المؤسسة تدفع ثمن الشعير للفلاحين بسعر أعلى من أسعار السوق وهذا السعر مرضٍ للفلاح ويحقق من خلاله ربحاً جيداً، مشيراً إلى قدرة المؤسسة على تخزين كميات جيدة منها حرصها على تخزين كميات جيدة منها ومستودعاتها مهما كانت كبيرة.

أرقام تثير الاهتمام

مدير هيئة الصادرات لـ«الوطن»: ٢٠ بالمئة نسبة زيادة الصادرات

١٠٧ دول عربية وأجنبية تستقبل بضائع سورية

جلنار العلي

لا يكاد يخلو أي اجتماع حكومي اقتصادي من التأكيد على ضرورة زيادة الصادرات وإيجاد آليات جديدة لدعم التصدير وزيادة النوافذ التصديرية وحل المشاكل التي تواجه هذه العملية ولاسيما ما يتعلق بالقرارات الداخلية وحتى مخاطبة الجهات المعنية في الدول الأخرى لإزالة العقبات أمام المصدرين التي تخفّض فرص منافسة البضائع السورية في الخارج، فما الإجراءات التي يقوم بها الذراع التصديري للحكومة ممثلاً بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للنهوض بواقع الصادرات السورية؟

مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات في وزارة الاقتصاد ثائر فياض، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن موضوع التصدير لا يتعلق بوزارة الاقتصاد فقط وإنما يرتبط بسياسة حكومية شاملة ويتطلب تكامل عمل بين وزارتي الصناعة والزراعة والاتحادات كلها وجميع الجهات المعنية سواء بالقطاع العام أو الخاص، فيفترض دراسة الكميات الموجودة وحجم الفائض منها وآلية التشجيع على التصدير وغير ذلك، وطرح كل الملاحظات والآراء ليصار إلى دراستها وتطبيق ما هو ممكن على أرض الواقع.

وحول دور الهيئة، أوضح فياض أنها ستقوم بدعم تصدير الكميات الفائضة بعد أن تحددها الوزارات المعنية، وتدرس آلية الدعم والنسب وغير ذلك، كاشفاً عن تزايد الصادرات بنسبة ٣٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، ولكن يعد ذلك غير كاف بالمطلق إذ يجب معالجة المعوقات أولاً لزيادة حجم التصدير بشكل أكبر، لافتاً إلى أن أغلب تلك المعوقات خارجية وترتبط بالعقوبات والرسوم الجمركية التي تفرض على الصادرات، وهذا الأمر يزيد من تكلفة المنتج السوري، وبالتالي عدم قدرته على المنافسة السعرية في الأسواق الخارجية، وهذا الأمر يعد ظالماً للبضائع السورية وخاصة الزراعية منها لأنها ذات جودة عالية ومطلوبة في أغلب الأسواق.

وعن الإجراءات التي تقوم بها الهيئة، بيّن فياض أنه يوجد الكثير من برامج دعم الصادرات، منها برنامج دعم الصناعيين إما من خلال منح الصناعي نسبة ١٠ بالمئة من قيمة صادراته وفق سعر المصرف المركزي وبشكل نقدي، أو من خلال تسديد جزء من ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية وفواتير الكهرباء، فمثلاً تدعم الألبسة الجاهزة بنسبة ٩ بالمئة ففي حال كانت قيمة الصادرات ١٠٠ ألف دولار، فتسدد الهيئة الفواتير والضرائب وغير ذلك بقيمة ٩٠٠٠ دولار بالسعر الرسمي أيضاً، ويضاف إلى ذلك تشجيع المنتجات الزراعية كالبندورة والخيار والحمضيات وغير ذلك مما تقرره وزارة الزراعة، بما لا يؤثر في السوق المحلية.

وأشار فياض إلى أن الهيئة تحدد عادة نسب دعم التصدير وفقاً لدراسة كلف الشحن في معظم الأحيان، لتتحمل الهيئة جزءاً من هذه التكاليف لتمكين المنتج من المنافسة في الأسواق الخارجية، معترفاً بأن هذه النسب غير كافية ولكنها تعد ممتازة إذا ما قيست بالحرب الطويلة التي مرت بها سورية، ومع ذلك فإن الهيئة تدعم الصادرات وفقاً لمقدراتها وإمكانياتها.

وفي سياق متصل، بيّن فياض أن المنتجات السورية تصل إلى نحو ١٠٧ دول، ولكن بنسب متفاوتة، فلسورية أسواق تقليدية أساسية كالخليج والعراق ولبنان نتيجة لعدم وجود طرق شحن للدول الأخرى، مقترحاً أن تجري اتفاقيات مع دول الجوار لتخفيف رسوم العبور والمشاكل التي تعترض البضائع السورية على الحدود، وإصدار قرارات وتسهيلات لدعم الإنتاج المحلي بقدر الإمكان.

شركات روسية مهتمة بالتطوير العقاري

الوطن

استقبلت مديرة عام هيئة الاستثمار السورية ندى لايقة وفداً روسياً ضم رئيس القسم الاقتصادي في سفارة روسيا الاتحادية أرسين أوزستاميان وفريقه الفني.

وأكدت مديرة الهيئة خلال الاجتماع عمق ومتانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأهمية التعاون المشترك للتأسيس لمشروعات استثمارية في سورية تعظم الإنجازات المحققة.

واستعرضت خلال اللقاء الحوافز والضمانات المهمة التي يقدمها قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته، والفرص الاستثمارية ذات الأولوية في قطاع الاستثمار والتطوير العقاري، ودور الهيئة كجهة مشرفة على الاستثمار في أنها تبسط الإجراءات وتسهل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وأكدت لايقة استعداد الهيئة لاستقبال كل الطلبات والإجابة عن كل التساؤلات التي تضع المستثمر الروسي على الطريق الصحيح.

من جهته أكد أوزستاميان رغبته في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع سورية من خلال الانطلاق بمجموعة من المشروعات الاستثمارية الحيوية والمدروسة ولاسيما مشروعات التطوير العقاري، مؤكداً جهوزية وجدية المستثمر الروسي في هذا المجال واستمرارية التنسيق والتعاون إلى أن تبصر هذه المشروعات النور.

هل أصبح القطاع العام عبئاً على خزينة الدولة؟

العدي لـ«الوطن»: بعض الأثرياء جمعوا أموالهم من القطاع العام

حزوري لـ«الوطن»: ضعف الفريق التفاوضي للجهات الحكومية يهدد حقوق الدولة

نورمان العباس

رأى الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة دمشق إبراهيم العدي لـ«الوطن» أن التشاركية كمفهوم نظري مقبولة ولكن عملياً غير قابلة للتطبيق والشراكة ستكون فاشلة على أرض الواقع، وأنّ القطاع العام يحتاج إلى مائكة لتديره، معتبراً أن العقلية الاقتصادية التقليدية الموجودة في القطاع العام لن تتقبل مفهوم التشاركية.

وأشار إلى أن القطاع العام خلق برجوازية وظيفية قائمة على تجميع المال والاستفادة من الموقع الوظيفي، متهماً بعض الأثرياء بأنهم جمعوا أموالهم من القطاع العام.

وقال: إن القطاع العام أنشئ ليقوم بدور اقتصادي واجتماعي لكن دوره الاقتصادي تلاشى وأغلب شركات القطاع العام خاسرة، وبالتالي لا يمكن أن يستمر لأن جزءاً كبيراً من الشركات أصبح عبئاً على خزينة الدولة.

بدوره رأى الدكتور في كلية الاقتصاد جامعة حلب حسن حزوري أن التشاركية ضرورة لابد منها في واقع الاقتصاد السوري الراهن، لأن الحكومة عاجزة عن تأمين الموارد المالية الكافية لإعادة تأهيل المنشآت المدمرة أو تجديد خطوطها الإنتاجية بالإضافة إلى عجز أغلب الشركات الحكومية عن مواكبة التغيرات التكنولوجية والتسويقية وإنتاج أو تقديم سلع وخدمات قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً.

واستعرض حزوري إيجابيات التشاركية والتي تتمثل في توفير الموارد المالية التي لاتستطيع الحكومة تأمينها في الوقت الراهن، والإدارة المثلى للمنشآت، وتقديم سلع وخدمات بكفاءة أعلى وفاعلية أفضل، وذلك من خلال الحد من الهدر وتخفيض التكاليف والاستفادة من مرونة خبرات القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل والصيانة وزيادة الإنتاجية، وتوزيع المخاطر بين العام والخاص، أو تخفيضها ولاسيما مخاطر التشغيل.

وأما عن سلبياتها فرأى أنها تتمثل في نقص الإيرادات الصافية في الخزينة العامة وخاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية، كقطاع الاتصالات، بالإضافة إلى ضعف الفريق التفاوضي الممثل للجهات الحكومية المعنية بالتشاركية، نتيجة عدم امتلاكه الخبرة الكافية أو مهارات التفاوض الفعال، ما يؤدي إلى الإضرار بحقوق الدولة أو بفشل التفاوض مع القطاع الخاص أحياناً، مبيناً أنه قد ينتج عن ذلك تنظيم عقود غير متوازنة يشوبها الفساد أحياناً.

تحويل الشركات الخاسرة إلى رابحة

وعن الحل في تحويل الشركات الخاسرة إلى رابحة رأى العدي أنه يكون إما في التخلي عن القطاع العام بشرط أن يتحمل القطاع الخاص المسؤولية الاجتماعية وأن يضمن حقوق العمال وإما بتحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة وتصبح الدولة شريكاً مساهماً وهذا يتطلب إعادة تقييم كاملة لأملاك القطاع العام لتحويلها إلى أسهم، واعتبر أن القطاع الخاص سيصبح المالك الحقيقي والقطاع العام سيكون غائباً (وهمياً) في حال التشاركية.

وقال العدي: الاقتصاد السوري حالياً يقوم على الاحتكار، والمنافسة غائبة تماماً في السوق.

الحزوري رأى أن معظم الشركات الخاسرة تقع ضمن شركات الاقتصاد الحقيقي أي الصناعية والزراعية، وأن أسباب الخسارة متعددة، منها ما يتعلق بالأنظمة والقوانين وتعدد الجهات الرقابية والوصائية، ومنها قد يكون بسبب الإدارة والفساد وعدم وضع الشخص المناسب في مكانه المناسب، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الثابتة، وعدم القدرة على التشغيل الأمثل للطاقات الإنتاجية، نتيجة تهالك الخطوط الإنتاجية وقدمها بسبب التقادم التكنولوجي وعدم جدوى تشغيلها فنياً وتسويقياً، نتيجة نقص العمالة بسبب تدني الرواتب والأجور مقارنة برواتب القطاع الخاص، ما يجعل من شركات القطاع العام مركزاً للتدريب المهني للقطاع الخاص، والنتيجة دوران مستمر للید العاملة، وهجرة مستمرة للكفاءات الفنية والإدارية.

إعادة تقييم لأملاك القطاع العام

وعن إعادة تقييم أملاك القطاع العام اعتبر العدي أن هناك تقصيراً حكومياً فيما يتعلق بإعادة تقييم أملاك القطاع العام، وبين أن إعادة التقييم تكون من خلال إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لتحويل شركات القطاع العام إلى أسهم.

في حين رأى حزوري الحاجة لإعادة تقييم كاملة وشاملة لمنشآت القطاع العام وكل الأملاك الحكومية التي يمكن أن تكون موضوعاً للتشاركية، مضيفاً: هذا يتطلب اللجوء إلى دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية بكل أبعادها، القانونية والتسويقية، الفنية والمالية والاجتماعية والبيئية، وبما ينسجم مع الأهداف التنموية والحاجات الاقتصادية، لأن تجارب العديد من مشاريع التشاركية، أثبتت أن هناك هدراً للمال العام وغبناً للطرف الحكومي لمصلحة القطاع الخاص.

وشدد حزوري على أهمية وجود الثقة بين القطاعين معتبراً إيجادها وتمتينها يحتاج إلى تعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من شفافية وعدالة وشمولية، وكفاءة ومساءلة، بالإضافة إلى إيجاد بيئة تشريعية من قوانين وتشريعات توائم بين مصلحة الدولة وفق اعتبارات اقتصادية واجتماعية وأمنية ومصلحة القطاع الخاص الذي يبحث عن الأمان الاقتصادي.

سوق بيع دفاتر السكن البديل على «الفيس بوك»

الظاهر لـ«الوطن»: المؤسسة غير مسؤولة عن عمليات السمسرة والمتاجرة وعلى وزارة التجارة الداخلية محاسبة الوسطاء المخالفين

راما العلاف

غزت مواقع التواصل الاجتماعي إعلانات بيع دفاتر المتخصصين في مشروع السكن البديل بمنطقة المرسوم ٦٦ بأسعار تبدأ بـ٨٠ مليون ليرة سورية للدفتر وأقساط شهرية تبدأ من ٣٠ ألف ليرة حتى ١٢٨ ألف ليرة لمساحات تتراوح بين ٤٠ متراً حتى ١٢٠ متراً، مقدرين سعر المتر بـ٨ ملايين و١٥٠ ألف ليرة سورية.

مديرة المؤسسة العامة للإسكان راما الظاهر أخلت في حديثها لـ«الوطن» مسؤولية المؤسسة عن أي عمليات سمسرة ومتاجرة يمارسها بعض الأشخاص باعتبار أن السكن البديل بيئة خصبة للسماسرة للمتاجرة باستحقاق المتخصصين وأصحاب الدفاتر ربما لعدم قدرتهم على تسديد مبلغ التخصص وبالتالي تحدث حركة نشطة في سوق العقارات لجهة البيع والشراء.

وبينت الظاهر أن المؤسسة غير معنية أبداً بكل المعلومات الواردة في إعلانات البيع على مواقع التواصل الاجتماعي وهو أمر ليس ضمن المساكن التي بعهدة المؤسسة إنما تقتصر مسؤوليتها على إدارة المشروع والتخصص والاكتتاب ولكن الجهة صاحبة المشروع هي محافظة دمشق، ولفتت إلى أن سعر المتر الذي يعرض في الإعلانات تم التوصل إليه عبر تقسيم سعر الشقة المعلن عنه عبر المؤسسة على مساحتها وهو سعر تم التوصل إليه عبر تخمين سعر التكلفة.

وأشارت الظاهر إلى أن السماسرة قد تكون مكاتب عقارية مرخصة أصولاً لمزاولة مهنة التسويق والوساطة العقارية، وقد يكونوا أفراداً يمارسون نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي من دون ترخيص، وقد تكون خارج البلد أصلاً وتهدف إلى إثارة البلبلة فقط ورفع الأسعار وغيره، مشيرةً إلى أن وزارة الإسكان تعمل على ضبط سوق العقارات عبر إنشاء منصة المزاولة والوساطة العقارية وتطوير قانون المزاولة ولكن حتى تاريخه فإن الجهة المسؤولة عن ترخيص ومتابعة أعمال الوساطة هي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر منح التراخيص وإلغائها لمن يخالف، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق غير المرخصين ممن يمارسون الوساطة، لافتة إلى إلغاء ترخيص حالتين خلال الفترة الماضية.

وأكدت الظاهر أن إعلان التخصص الأخير بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠ بالسماح للمتخصصين بتسديد دفوعاتهم بنسبة ٣٠ بالمئة مع مهلة ثلاثة أشهر ومن يتأخر عن التسديد يلغى تخصيصه ويعود مكتتباً حسب القرارات التنظيمية للسكن البديل بمنطقة المرسوم ٦٦ وهي تسدد دفعة واحدة من دون أقساط وهي غير أقساط الاكتتاب الشهرية التي تتفاوت حسب مساحة الشقة بين ٣٠ ألفاً و٥٠ ألفاً.

وأوضحت الظاهر أن نسبة زيادة الأقساط تكون حسب نسبة التقدم بالأعمال وتصل المدفوعات إلى نسبة ٥٠ بالمئة عندما تكون نسبة الإنجاز بالبناء وصلت إلى ٧٠ بالمئة، أي انتهت أعمال البناء على الهيكل وبدأ الإكساء، مشيرةً إلى وجود بناءين فقط يتم تسديد أقساطهما بنسبة ٥٠ بالمئة وهما A4 وA6.

وأشارت إلى أن نسب الإنجاز في مشروع السكن البديل متفاوتة ويجب أن تكون أسرع إلا أنها جيدة ومقبولة حسب واقع توفر مواد البناء والإسمنت والمحروقات والتمويل.